

## دلالة النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي الْأَسْمَاءِ

### دراسة في (مشكل إعراب القرآن)

#### بقلم الدكتور سعدالدين إبراهيم المصطفى

تَظْهَرُ قِيَمَةُ الْإِعْرَابِ فِي الْإِبَانَةِ عَنِ الْمَعَانِي الْوَضِيعِيَّةِ الَّتِي تَعْتَوِرُ الْكَلَامَ فِي مَنْظُومَتِهِ وَسِيَاقِهِ، وَأَثَرُ ذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ الدَّلَالَةِ أَوْ فِي تَنْوُعِهَا تَقْدِيمًا أَوْ تَأْخِيرًا، وَذَهَبَ الرَّجَاحِي (ت ٥٧٧هـ) إِلَى: " أَنَّ الْأَسْمَاءَ لَهَا كَانَتْ تَعْتَوِرُهَا الْمَعَانِي، وَتَكُونُ فَاعِلَةً أَوْ مَفْعُولَةً، وَمُضَافًا إِلَيْهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي صَوْرِهَا وَأَبْنِيَّتِهَا أَدَلَّةٌ عَلَى هَذِهِ الْمَعَانِي، جُعِلَتْ حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ فِيهَا تَنْبِيءٌ عَنِ هَذِهِ الْمَعَانِي، فَقَالُوا: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فَدَلُّوا بِرَفْعِ زَيْدٍ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ، وَبِنَصْبِ عَمْرٍو عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ بِهِ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمَعَانِي... لِيَتَّسِعُوا فِي كَلَامِهِمْ، وَيُقَدِّمُوا الْفَاعِلَ إِذَا أَرَادُوا ذَلِكَ، أَوْ الْمَفْعُولَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى تَقْدِيمِهِ، وَتَكُونُ الْحَرَكَاتُ دَالَّةً عَلَى الْمَعَانِي"<sup>١</sup>.

وظاهرة الإعراب تتحدث عن القيمة الدلالية لحركات الإعراب وعلاقتها ذلك بالمعنى، فالإعراب فرغ على المعنى، وهذا ينص صراحة على أن حركات الإعراب وحدها لا تدل على المعاني الوظيفية أو الدلالية التي تعترى الكلمة داخل سياقها، ولكنها فرغ لذلك، ودال من دواله بمعونة القرائن المقالية والحالية التي تُلابس السياق.

وعلى أية حال فإن الذي يعنينا في التحليل النحوي هو ما نتج عن تلك الأوجه النحوية التي أول بها مكِّي بن أبي طالب هذا النوع من مخالقات القراءات القرآنية، وذلك في حركات الإعراب من تفاوت دلالي ومعاني نحوية كان لها أثرها في توجيه الآراء الواردة في القراءات وصورها.

إن مخالفة إعراب الاسم في تحليل القراءات القرآنية أفاد معنى نحويًا جديدًا بين الرفع والنصب، وأثر في تنوع الدلالة، ظهر هذا المعنى النحوي في أمثلة النحاة عندما رأوا أن الأصل في إعراب المصدر النائب عن فعله هو النصب. وأورده سيبويه (ت ١٨٠هـ) تحت: باب ما ينصب من المصادر على إضمار

<sup>١</sup> الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبدالرحمن بن أبي إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار

الفعل غير المستعمل إظهاره<sup>٢</sup>. وقد يعدل إلى الرفع للدلالة على أوجه بلاغية ولغوية تُستفاد من السياق والتركيب ومكانته في النص. ففي قوله عز وجل: ﴿الْحَمْدُ﴾<sup>٣</sup> رفع بالابتداء، و(الله)، الخبر<sup>٤</sup>. ونحن نعلم أن العامل في الرفع هنا هو الابتداء، وهو عامل معنوي غير ملفوظ به، وهو خلو الاسم المبتدأ من العوامل اللفظية. ويجوز نصبه على المصدر أي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره: أحمّد الحمد.

وتظهر المخالفة في التركيب من قراءة النصب إلى الرفع للدلالة على التعميم، وثبات المعنى واستقراره. وقد تنبّه العلماء إلى هذا التحول وأثره الدلالي في استقراء كلام سيبويه، واستكناه فحواه، فقال النحاس (٣٨٨هـ): " ويُقال: الحمدُ خيرٌ، وسبيلُ الخبر أن يُفيد، فما الفائدةُ في هذا؟ والجوابُ عن هذا، أن سيبويه قال: إذا قالَ الرَّجُلُ الحمدُ لله بالرفعِ ففيه من المعنى مثلُ ما في قوله: حمّدْتُ الله حمداً، إلا أن الذي يرفعُ الحمدَ يُخبرُ أن الحمدَ منه، ومن جميعِ الخلقِ لله تعالى، والذي ينصبُ الحمدَ يُخبرُ أن الحمدَ منه وحده لله تعالى"<sup>٥</sup>.

وتستفاد هذه الدلالة للوجهين من تقدير عامل الرفع والنصب، إذ يذهبون إلى أن الحمد مرفوع بالابتداء، وخبره شبه الجملة (الله)، وأصله النصب بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار. ويورد الزمخشري (٥٣٨هـ) أن: " العدلُ بها عن النصبِ إلى الرفعِ على الابتداءِ للدلالةِ على ثباتِ المعنى واستقراره"<sup>٦</sup>.

<sup>٢</sup> الكتاب: لسبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ١: ٣١١.

<sup>٣</sup> الآية ١ من سورة الفاتحة.

<sup>٤</sup> مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م، ص ٢٠.

<sup>٥</sup> إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص ٩٣. وينظر الكتاب ١: ٣١٩-٣٢٨. وقرأ ابن عيينة ورؤية بن العجاج (الحمد لله) بالنصب، وهي لغة قيس والحارث بن سامة. مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص ١.

<sup>٦</sup> الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ضبطه وصححه ورثبه: مصطفى حسين أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. ١: ٩.

فالفارق الدلالي بين وجهي الرفع والنصب في التركيب النحوي أنّ النصب إشعارٌ بالفعل،  
وصيغة الفعل إنما هي أيضاً إشعارٌ بالتجدد والحدوث وليس هذا في حالة الرفع، فهو في الرفع ثبوتٌ  
ودلالة على صفة ثابتة، ألا ترى أنّ المقدر مع النصب حمدُ الله حمداً، ومع الرفع: الحمد ثابتٌ أو  
مستقرٌ.